مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية
www.alkashif.org

صناعة النفط العراقية تشهد طفرة جديدة

ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية

صناعة النفط العراقية تشهد طفرة جديدة

صحيفة الواشنطن بوست/بن فان هيوفلين/٩ أيار/ مايو ٢٠١٢

على مدى العقود الأربعة الماضية، شهد مستوى إنتاج النفط العراقي مسارا غاية في التعرج حيث شهد صعودا كبيرا ملحوظا ومن ثم انخفاضا حادا متأثرا بالحرب والعقوبات التي فرضت على بغداد. وفي أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق في العام ٢٠٠٣، لم يصل مستوى انتاج النفط العراقي الى المستويات التي وصل اليها في عهد صدام حسين.

لكن في نيسان الماضي ، تمكن العراق من تصدير كميات من النفط الخام اكبر من أي وقت مضى منذ اجتياح العراق للكويت في العام ١٩٩٠. هذا النجاح، وفقا لمحللين ومختصين في هذا المجال، يمكن أن ينعكس على الاقتصاد العالمي ويساعد في تعويض النقص الحاصل في امدادات النفط بسبب توقف ضخ النفط الايراني.

ان ذلك يشير أيضا الى **صعود العراق كدولة نفطية حديثة**، مع كل المشاكل التي تجلبها هذه الثروة النفطية الهائلة.

ويقول لاري غولدشتاين، وهو مدير **مؤسسة تعنى بدراسة سياسة الطاقة العالمية** "على مدى السنوات الخمس او السبع المقبلة، سيتمكن العراق من انتاج ما يقرب من نصف الطلب العالمي الاضافي من مادة النفط الخام".

وكانت نقطة التحول الاساسية التي مكنت الحكومة العراقية من زيادة صادرات النفط العراقي هي في نهاية العام ٢٠٠٨ عندما تمكنت من **الحد من العنف وحافظت على الأمن العام** في اعقاب انسحاب القوات الامريكية نهاية العام الماضي. ولاتزال بعض **عناصر الميليشيات والجماعات الارهابية** تقوم بالتفجيرات وتستهدف قوات الامن والمسؤولين الحكوميين بالاغتيالات، ولكن عدد القتلى انخفض بشكل كبير.

لقد ساعد تحقيق تلك **المكاسب الامنية قطاع النفط بشكل كبير**، وكان خط انابيب النفط الاستراتيجي **العراقي– التركي** غير صالح للعمل لأنه تعرض للقصف لعدة مرات. وتم على مدى السنوات القليلة الماضية، نقل ما يقرب من ٢٠% من صادرات البلاد عن طريق هذا الخط.

الإيرادات الكبيرة التي يحصل عليها العراق من النفط **ستنعش بشكل كبير الاقتصاد العراقي**، حيث بدأت الحكومة، التي تعتمد ميزانيتها على مبيعات النفط الخام بنسبة تزيد على ٩٥% ، بتمويل مشاريع اعادة الاعمار الطموحة، بما في ذلك **بناء المستشفيات وانشاء الطرق ومحطات توليد الكهرباء**.

ولكن مع انتاج النفط المتزايد **تضخمت أيضا العديد من المشاكل في البلاد**. فقد شجع تدفق الاموال الى المؤسسات الحكومية الناشئة الكثير من **فرص الفساد**. وأعلن **الاقليم الكردي الذي يتمتع بحكم شبه مستقل**

عن مساع لتطوير حقول النفط الواقعة ضمن حدوده **بشكل مستقل عن الحكومة المركزية**، الامر الذي ادى الى تأجيج حدة التوتر مع بغداد.

وكانت **الطفرة النفطية** في العراق قد بدأت بشكل جدي خلال العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، عندما وقعت الحكومة العراقية ١١ عقدا مع شركات مثل بي بي البريطانية ، واكسون موبيل الامريكية ورويال شل الهولندية. وبعد ذلك **بعام**، تمكنت تلك الشركات من **ضخ النفط الخام عن طريق منشات النفط القديمة** بنسب تفوق طاقتها حتى ان وزارة النفط كانت في كثير من الأحيان تدعوها الى **الحد من الانتاج**.

كان لزيادة صادرات النفط الخام العراقي تأثير على حكومة الولايات المتحدة لأنها زادت من فعالية العقوبات التي تستهدف قطاع النفط الايراني. حيث كان السؤال المطروح هو هل ستتمكن الدول الرئيسية المنتجة للنفط في العالم من **تعويض النفط الإيراني**، ففي حال لم يتمكنوا من ذلك، فان **أسعار النفط سترتفع على الأرجح، مما سيضر بالنمو الاقتصادي العالمي**.

وفقا لمسؤول في وزارة الخارجية الامريكية، تحدث بشرط عدم ذكر اسمه لأنه غير مخول بالحديث في هذا الشأن، فقد قال: ان محللين في السفارة الأميركية في بغداد ارسلوا تقارير إلى واشنطن تفيد بأن العراق سيتمكن من زيادة انتاجه بمقدار ٥٠٠.٠٠٠ برميل يوميا خلال هذا العام، وهو ما يعادل ربع صادرات ايران في الوقت الراهن.

وتتوافق هذه الارقام مع تقديرات محللين آخرين، بما في ذلك **غولدشتاين**، الذي اكد على اهمية الزيادة في صادرات النفط العراقي خصوصا وان المملكة العربية السعودية تبدو غير قادرة على تقديم المزيد، وكانت السوق العالمية تعتمد على احتياطيات السعودية الهائلة من النفط الخام في تعويض اي نقص في الانتاج العالمي، لكن السعوديين زادوا من معدلات انتاج النفط بشكل كبير في العام الماضي الى المستوى الذي "حد من قدرتهم على زيادة صادرات النفط السعودي" بحسب غولدشتاين.

الزيادة في انتاج النفط العراقي جاءت متأخرة، فمنذ زمن بعيد أعجب الجيولوجيون ببحار النفط الموجودة تحت الأرض العراقية – حيث تمت تسمية احد الحقول النفطية الهائلة بحقل "مجنون" إلا أن العامل الذي يحد من فرص زيادة الانتاج هو قلة الاستثمارات.

الشركات العالمية **تنفق مليارات الدولارات في حقول النفط، وتحرز الحكومة تقدما ملحوظا في بناء البنية التحتية والمنشآت النفطية الداعمة**.

ولطالما اعتبر المحللون والمختصون في مجال النفط ان **قطاع النفط العراقي يشكو من سلسلة من الاختناقات**، التي يمكن لاحدها خنق تدفق النفط الخام الى السوق العالمية الا ان اولئك المحللين لم يشككوا قط بحقول النفط

العراقية الوفيرة، ولكنهم كانوا يحذرون دوما من **عدم كفاية خطوط الأنابيب ومحطات الضخ والخزانات التي تنقل النفط من رأس البئر إلى ناقلات النفط**. ففي كركوك، على سبيل المثال، يتم انتاج ما يقرب من ١٠% من النفط الخام العراقي، في حقل يبلغ عمره ٨٠ سنة، يتم اغلاقه أحيانا بسبب تسرب الغاز السام.

وقد شجع تخطي عقبة عنق الزجاجة على التفاؤل بمستقبل النفط العراقي عندما **فتحت وزارة النفط العراقية في آذار منفذا لتصدير النفط العراقي في الخليج الفارسي قبالة سواحل البصرة**. وكان شحن ناقلة النفط الخام يستغرق عدة ايام الا انه بعد بناء موانئ بحرية عائمة، اصبح العراق الآن قادرا على ضخ النفط الخام الى عدد اكبر من السفن في آنٍ واحد.

وارتفعت صادرات النفط العراقي إلى ٢.٥ مليون برميل من النفط يوميا في نيسان/ ابريل الماضي، بفضل تلك المنشأت النفطية الجديدة، بحسب السيد فلاح العامري، مدير الشركة العامة لتسويق النفط العراقي حيث زادت الصادرات بنسبة ٢٠% منذ بداية العام.

المشكلة الكبرى

التقدم في مسيرة بناء المنشآت النفطية قد يدعو الى التفاؤل، ولكن العراق لا يزال يعاني من تركة الحرب الثقيلة، والصراعات السياسية والبيروقراطية- او ما يصفه بعض المعنيين بصناعة النفط بـــ" بالتحديات فوق سطح الأرض" في مقابل التحديات الكبيرة نسبيا والتي تتعلق بحفر آلاف الاقدام في الصخور تحت سطح الارض. **واسهم النفط في تفاقم هذه المشاكل بدلا من ان يساعد في حلها**.

ربما يشكل الخلاف بين اقليم كردستان و الحكومة المركزية ذات الأغلبية العربية **أعمق فجوة في النظام السياسي العراقي**. حيث تنازع الجانبان طويلا بشأن كيفية ادارة موارد النفط في البلاد، وتم توقيع عقود مع شركات عملاقة وفق تفسيرات متباينة للقانون العراقي.

وقد أدى هذا الصراع إلى سلسلة من الخلافات التي تصاعدت حدتها في ١ نيسان/ أبريل، **عندما اوقفت كردستان صادراتها النفطية**، والتي تمثل حوالي ٨% من صادرات العراق من النفط الخام.

وتمكن العراق من الوصول بانتاجه، خلال الشهر الماضي، الى مستويات قياسية دون مساهمة صادرات اقليم كردستان – كمؤشر على التقدم التقني في البصرة- الا ان النزاع أظهر ان النفط يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الثروة وايضا الى الشلل السياسي. فقد اسهم ارتفاع انتاج النفط من حقول جنوب العراق في استبعاد احد اوراق الضغط التي كان من الممكن ان تحث بغداد على التوصل الى تسوية، فالعراق لن يكون حينها قادرا على توفير ١٠٠ مليار دولار للميزانية السنوية من دون نفط كردستان، وفقا لوزير النفط عبد الكريم اللعيبي.

النقطة المركزية في الخلاف بشأن قرار كردستان توقيع ستة عقود مع شركة اكسون موبيل رغم تحذيرات بغداد هي ان تلك العقود ستعتبر عقودا غير مشروعة. **ثلاثة من تلك العقود تتضمن التنقيب عن النفط في الأراضي المتنازع عليها بين كردستان وبغداد.**

عندما اوقفت كردستان صادراتها من النفط الخام، **هدد القادة في بغداد بان يتم اقتطاع قيمة عائدات ذلك النفط من حصة الاقليم في الميزانية الاتحادية**، الامر الذي جعل الزعيم الكردي مسعود بارزاني، يطلق **تهديدات باعلان الاستقلال.**

هذه المواجهة قد **تؤدي إلى العنف** وإذا حدث ذلك، فقد يشهد العالم **انخفاضا جديدا في انتاج النفط** العراقي.